تورط سعودي اماراتي مصري باشعال الاوضاع في ليبيا

تسببت التحركات الأخيرة التي قام بها اللواء خليفة حفتر نحو العاصمة الليبية طرابلس بتعقيدات وردود فعل غاضبة محليا ودوليا، وسط تساؤلات عن أسباب هذه الخطوة الآن ومن يدعمها، وما إذا كان لحلفاء حفتر الإقلميين "مصر والإمارات والسعودية" دور في هذا الهجوم.وأعلن حفتر رسميا عبر كلمة مسجلة عن بدء عملية "تحرير" طرابلس، مطالبا قواته بدخول العاصمة، معتبرا أن تحركاته جاءت استجابة "لأهالي طرابلس"،هاتفا: "لبيك طرابلس لبيك".

وأكد العميد محمد القنيدي، آمر الاستخبارات العسكرية التابعة قوات "البنيان المرصوص"، أن الإمارات والسعودية ومصر ترعى تحركات اللواء المتقاعد خليفة حفتر نحو طرابلس. وقال القنيدي إن الدول العربية الثلاث تدعم "آمر مليشيات الكرامة (حفتر)" بهدف خلق سيسي جديد في ليبيا، على حد قوله.

وأوضح القنيدي أن "حفتر لا يمتلك المال والسلاح الكافيين لمجابهة قوات البنيان المرصوص والجيش الليبي (مواليان لحكومة الوفاق المعترف بها دولياً) في المنطقة الغربية، وأن الحراك جاء بعد زيارته الأخيرة إلى السعودية".

وأشار إلى أن الرياض أعطت الضوء الأخضر لحفتر وزودته بالأموال للسيطرة على المنطقة الغربية من البلاد، لافتاً إلى دور تقوم به كل من الإمارات ومصر.وقال: "الإمارات ومصر زودتا حفتر بالسلاح والمعدات الثقيلة، ولدينا معلومات مؤكدة عن وجود أسلحة إماراتية ومصرية في صفوف المقاتلين إلى جانب حفتر، فضلاً عن استعانته بمليشيات تشادية والمعارضة السودانية".وأشار إلى اعتماد قوات حفتر "مبدأ شراء الذمم" في زحفه نحو طرابلس، مؤكداً أنها حاولت شراء بعض الضباط وعرضت عليهم أموال مقابل مساعدتهم في السيطرة على العاصمة.

وشدد آمر الاستخبارات العسكرية التابعة لقوات "البنيان المرصوص" على أن أي ضابط يثبت تواصله أو تواطؤه مع تلك الجماعات سيتم إعدامه ميدانياً.وأكد القنيدي أن قواته قادرة على دحر قوات حفتر والتعامل معها، "كما دحرت معمر القذافي أكبر طاغية في التاريخ إبان ثورة فبراير (2011)"، معتبراً أن أي "محاولة لإعادة حكم العسكر سيتم منعها على يد أحرار ليبيا".

وتوقع مراقبون أن تكون هذه التحركات جاءت بعد دعم سواء سياسي أو عسكري من قبل حلفاء حفتر من "الإمارات والسعودية ومصر"،خاصة بعد زيارة الأخير للرياض مؤخرا، لكن البعض اعتبرها خطوة ليبية وفقط وأنه مخطط لها منذ فترة.ورغم أن دولة الإمارات طالبت بالتهدئة ووقف هذا التصعيد عبر بيان لها مع الدول الكبرى، إلا أن مصر لم تعلن أي ردود فعل، رغم أن الأمين العام للأمم المتحدة زار القاهرة قبيل زيارته للعاصمة طرابلس، ما طرح تساؤلات عن دلالة هذا الصمت، وما إذا كان النظام المصري "داعما" لخطوة حفتر أم "متحفظا عليها".

وفي تصريح مفاجئ، كشف وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا أن "قوات حفتر تحركت نحو طرابلس بعد تلقيها ضوءا أخضر لتدمير العاصمة من دولة عربية (لم يسمها)، وأن هذه الدولة دخلت على الخط حديثا أو كانت موجودة من فترة، وأنه جاري التأكد من المعلومات لكشف هذه الدولة".وأكد الوزير أن "طرابلس بها 3 ملايين شخص، وأن قواته جاهزة لصد أي هجوم، وأن بلاده ستعتمد على نفسها وفقط"، كما صرح لقناة "الحرة" الأمريكية.

"زيارة السعودية"

وقال رئيس منظمة التضامن الليبية لحقوق الإنسان جمعة العمامي إن "الزيارة الخاطفة والمفاجئة التي قام بها حفتر إلى المملكة السعودية تصب في تنفيذ مخطط المحور المعادي للثورات والمتمثلة في الإمارات ومصر والسعودية"، مضيفا : "بالتأكيد لو تطلب تنفيذ المخطط هذا تدخلات مباشرة من دول هذا

المحور فلن تتأخر"، حسب توقعاته.ورأى الباحث السياسي الليبي، نزار كريكش أنه "بعد زيارة حفتر للسعودية واستمرار الدعم الإماراتي له في الشرق وفي عمليات الجنوب يمكن القول بأنه لا يمكن أن تخرج عملية الحرب على طرابلس عن هذا المشروع الذي بدأ في مدينة بنغازي، في إشارة لمشروع حفتر العسكري".

"ضرب الإسلاميين"

وأشار المدون من الشرق الليبي، فرج فركاش إلى أن "بعض الدول التي استثمرت في حفتر ومشروعه ليست مستعدة للتخلي عن استثمارها بسهولة وهي بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد: النفوذ في ليبيا وضرب من تصنفهم أعداءها خاصة من تيار الإسلاميين" وتابع: "الإمارات حاولت تقريب الأطراف الليبية وتعطي حفتر ما كان يريده المتمثل في قيادة الجيش، لكن يبدو أن هذه التفاهمات لم تنضج بالطريقة التي يريدها الأخير كونه يريد وزارات حساسة وحق "الفيتو" في المجلس الرئاسي الجديد، ويبدو أن السراج تراجع خطوة للوراء ولم يلب طلبات حفتر ما دفعه للهجوم".